

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ألف بين قلوب عباده المؤمنين،
والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين،
وعلى أصحابه خير من اهتدى بهديه إلى يوم
الدين... وبعد:

قال تعالى : {قُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ
إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ بَيْنَهُمْ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلْإِنْسَانِ
عَدُوًّا مُّبِينًا} [الإسراء:53].

اللهم ربّ جبرائيل وميكائيل وإسرافيل، فاطر
السموات والأرض عالم الغيب والشهادة، أنت
تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدنا
لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من
تشاء إلى صراط مستقيم.

الإخوة الأفاضل المكرّمون، السلام عليكم ورحمة
الله وبركاته..

رسالتنا هذه إليكم حفظكم الله وثبتكم وفتح
عليكم بخصوص علاقتنا في الدولة الإسلامية
بجماعة أنصار الإسلام... فهي تشهد منذ فترة
انتكاسا عظيما وانحرافا خطيرا في منهج ومعاملة
القوم، ونحسب أننا معهم اليوم نقف عند نفس

النقطة التي كنا فيها مع الجيش الإسلامي قبل القتال المباشر في كل مكان، وانخراطهم في حلف مع الأمريكان والله المستعان..

غير أننا نحب أن نذكر قبل الشروع فيما آلت إليه الأمور معهم، مقدمة بسيطة وشرحا موجزا عن بعض الوقائع في مسيرتنا مع جماعة الأنصار، وخاصة بعد مقتل الشيخ الشهيد أبي مصعب الزرقاوي رحمة الله عليه، نرجو أن يتسع صدركم لها، وقد كنا قبل ذلك نغالط أنفسنا ونكذب الوقائع التي كنا نراها من قيادة الأنصار في طريقة تعاملهم مع الشيخ رحمه الله ودعوته المتكررة للاجتماع، وحملنا تصرفاتهم على أحسن المحامل وحسبنا أن ما يقومون به خصومة أقران بين القيادتين ومسألة متعلقة بشخصية الشيخ أبي مصعب.

مع أن الشيخ الشهيد رحمه الله عانى من القوم أشد العناء، فقد كانوا يكيلون له سراً بين أتباعهم عظام التهم، كالكذب والغلو وسفك الدماء المعصومة، والتهور والبعد عن الحكمة، وأنه يقرب الصغار ويبعد الكبار من شورته، وغيرها من النقائص التي تواترت إلينا من كبار قاداتهم الذين

تركوا الأنصار وبايعوا حينها، وخاصة من كان منهم في مجلس شوراهم، وقد حمل القوم بعض هذه التهم إلى أفغانستان في وفد منهم، وهو ما يعرفه الإخوة هناك.

بعد مقتل الشيخ رحمه الله أردنا أن نفتح معهم صفحة جديدة، بناء على حكمنا السابق من أن المشكلة كانت شخصية بين أميرين قتل أحدهما شهيدا، وإننا لنعلم يقينا أنها لم تكن كذلك بالنسبة لأبي مصعب رحمه الله، بل حتى بعد مقتله لم يسعوا مطلقا للاتصال بنا أو حتى يرسلوا لنا ما ينصروننا به في الظرف الحالك بعيد مقتله، إلا ما نشره من بيان على الانترنت في موقف كان مثار استغرابنا لأننا على الأرض كنا أقرب إليهم من غيرهم.

وبعد فترة وجيزة من مقتل الشيخ رحمه الله وتحسن الأحوال على الأرض عسكريا وأمنيا، تحسنا بحول الله أذهل الجميع، حيث ازدادت رقعة المناطق التي صار مجلس شورى المجاهدين يسيطر عليها ويديرها، قام الشيخ أبو حمزة بمبادرة أخوية منه، فأرسل سلاح الشيخ أبي مصعب الشخصي والذي كان معه إلى لحظة

وفاته هدية للشيخ أبي عبد الله الشافعي، وكان هذا السلاح قد آل للشيخ أبي حمزة بناء على وصية من الشهيد في أن يتول كل ما يملكه من الدنيا إليه، حرصاً منه على سداد ما بذمته من ديون تراكمت لأنه ما كان يأكل من مال الجهاد، بل يستعين على مصاريفه الشخصية بما يستدينه، وبيع ما وصله من هدايا من الإخوة. وأُرفق بالهدية رسالة تطلب لقاءً مباشراً مع الشيخ الشافعي، فكان الردُّ هديّةً مماثلة مع تجاهل تامٍّ لطلب اللقاء.

ولمّا بدأت بعض خيوط المؤامرة على مشروع الجهاد تتكشف بعد الانتشار الواسع للمجاهدين في المحافظات ذات الغالبية السنيّة، وبدأ مشروع إعلان الدولة الإسلامية يتبلور، سعينا للاتصال بكل من توسّمنا فيهم الخير والصدق أفراداً وعشائر وجماعات، وفي مقدمة من سعينا للاتصال بهم هم جماعة الأنصار، وكان الذي كُلف بمهمة ترتيب اللقاءات من جهتنا أخٌ معروف جيداً في الساحة العراقية للأنصار وغيرهم، وهو من طلبة العلوم الشرعيّة اسمه الدكتور عباس، وكان معروفاً عنه الهدوء والميل الشديد للإصلاح، وخلق كبير عزٌّ وجوده، فرحمة الله عليه حيث استشهد

في ديالى لاحقا، وقبل مقتله نقل إلينا ما توصل إليه معهم بعد جهدٍ جهيد، حيث قال: (أنا عجزت!، الناس لا يريدون الجلوس معكم)، وكان السبب في هذا الإلحاح على الاتّصال من جهتنا هو التشاور معهم في مشروع الدولة الإسلامية ودعوتهم للدخول فيه، أو إبداء الرأي والنّصح في المشروع برمّته.

ثمّ أعلنت الدّولة المباركة بإجماع ممّن تمت مشورتهم بعد أن تخلف الأنصار كما تخلفوا سابقا عن اللحاق ببيعة تنظيم القاعدة وبعدها عن مجلس شورى المجاهدين، وحصل ما يحلم به كلّ موحد بصورة فاقت ما توقّعناه: اندفاع هائل نحو المشروع من كافة الجماعات جنودا وأمراء، ولقد كان يبايع من جنود الجماعات أسبوعيا على أقل تقدير - وخاصة في الأسابيع الأولى - نحو ألف جندي بسلاحه، وبدأت المسمّيات للجماعات الأخرى تذوب وتتلاشى إلا من وجودها الإعلامي لصالح الدولة الإسلامية.

- في هذه المرحلة المهمة الحرجة بدأت كلّ الجماعات التي رفضت قياداتها الانضمام للدولة بلا استثناء اختلاق المشاكل بين جنود الدولة وبين

جنودها، والغاية كما كان واضحا جليًا هو إحداث عملية تخندق لكل طرف تحت عصبية عمياء، تمنع إيصال الحق للجنود وتوقف مدّ الهجرة لدولة الإسلام، وكانت قيادة الدولة قد تحسّبت لمثل هذا الأمر، حيث قامت من جانبها بسلسلة من الاجتماعات بالولاية وأمراء المناطق التي تتعرض للاحتكاك، وكان الذي تم طرحه: إمّا أن نقتصّ لجرح أو قتلٍ نالنا من هذه الجماعات، أو نستقبل المئات منهم يومياً إخوة في الله محبين لكم ولمشروعكم الوليد، أيهما أرضى لله وأرجى لنجاح المشروع؟.

وكان لقيادة الأنصار مع الأسف نصيبٌ كبير من هذه الاستفزات في بعض مناطق تواجدهم كولاية ديالى، حيث أصدروا عددا كبيرا من المنشورات في حرمة إعلان الدولة وعدم مشروعيتها، وقاموا بتثقيف أتباعهم على هذا الأمر، وانعكس هذا على تصرّف الجند وبدأت الاستفزات على الأرض بين المفازر العسكرية، وهو أمرٌ توقّعناه وكنا نستعين عليه بالصبر وخاصة مع الأنصار بناءً على سياسة عامّة في الدولة، في أنهم إخوة لنا في المعتقد والجهاد، وما يصدر من بعضهم تصرفاتٌ فردية لا بد من استيعابها وعدم

الانجرار إليها، خاصة وأن جزءاً غير قليل من كيان الدولة الإسلامية تتم إدارته من أمراء وجنود كانوا في فترة ما تحت راية الأنصار قبل أن يتركوها.

بعد نحو شهرين من إعلان الدولة، وفي الوقت الذي فتح الله على المجاهدين في أغلب مناطق السنة بالتمكين، حيث بدأت المدن والقرى تسقط بأيدي مجاهدي الدولة وبدأ الكفر يتصدع بالكلية وحانت لحظة الحسم التام، كنا في حرص شديد على فتح قنوات الاتصال والحوار المباشر مع قادة الجماعات الرافضة لمشروع الدولة عسى الله أن يشرح صدورهم لجمع الكلمة وتوحيد الصف، وكان من ضمن القيادات التي وافقت على الحوار أمير جيش المجاهدين حينئذ (حقي إسماعيل أبو فاطمة)، خاصة بعد لحاق أكثر من نصف كوادر وجنود جيش المجاهدين بالدولة في مناطق تواجدهم الرئيسية كالفلوجة، وكذلك الموصل حيث بايع جميعهم الدولة الإسلامية، وكان الذي كُلف بالتحاور مع هذه القيادات هو الشيخ أبو حمزة المهاجر، وكان لوقع الحوار المباشر تأثيراً إيجابياً جداً على الرجل، ثم اقترح إشراك الأنصار بالحوار مع الشيخ الشافعي مباشرة، ولما أخبرناه بصعوبة الاتصال بهم ورفضهم اللقاء المباشر،

استنكر ذلك وفاجأنا بما لم نتمنّ سماعه، حيث قال: (نحن والأنصار والجيش الإسلامي عندنا مجلس تنسيق مشترك، ولي مع أمير الأنصار لقاءات مستمرة)، وخبر هذا المجلس صار مشهورا من خلال الأنصار أنفسهم وجيش المجاهدين، كما هو معلوم من بياناتهم، حيث قالوا في بيانهم سفر الحقيقة مشيرين لذلك: (والجدير بالذكر أن مشروع التوحيد مع الفصيلين المذكورين (اي الجيش الإسلامي وجيش المجاهدين)، كان قد طرح من قبل، ولكن بسبب خلافات منهجية بيننا وبينهم تم رفض المشروع)، وكان لكشف هذه المسألة تأثيرا مؤلما على قيادة الدولة، حيث أنهم ومنذ أكثر من ستة أشهر يحاولون لقاء الرجل، وأرسلت الرسائل والهدايا التي قوبلت بالتجاهل التام، وكانت رسائلهم في المقابل تخلو تماما من أي إشارة إلى إمكانية اللقاء المباشر في استفزاز غريب، كنا حينها نحمله على أحسن وجوهه إلى أن جاءت المفاجئة بإنشاء مجلس تنسيق وعلاقة حميمة مع جيش المجاهدين والجيش الإسلامي، أما الدولة الإسلامية فلا تستحق حتى مجرد اللقاء!.

استمرّ هذا الموقف السّلبى من قيادة الأنصار نحو الدولة الإسلامية، تجاه الدعوات المتكررة للقاء المباشر والحوار مع قيادة الأنصار والشيخ الشافعي، وكانت قيادة الدولة من خلال تجربتها مع قادة الجماعات تؤمن بأن اللقاء وجهها لوجه أرجى لحل المشاكل وإيصال الأفكار، ولا تغني عنه قط الرسائل الخاصة في ظلّ وضع معقّد كهذا، ولكن بدأت قيادة الأنصار مرحلة جديدة في تأزيم الموقف، حيث أرسلت رسالةً معنونة من ديوان الشرع والقضاء (إلى أبي حمزة المصري أمير تنظيم القاعدة)، وتحدثت الرسالة عن دعوى مظالم وقعت عليهم من جنود الدولة أتبعوها بالقول: (ننتظر الرد لحل المسألة... على أن يصلنا الرد بعد أسبوعٍ "من وصول هذه الرسالة إلى حضرتكم" وانّ يكون الرد تحريراً ومن قبلكم. وبعدم وصول الرد نعتبر أن هذه الرسالة لم تصل إليكم فنضطر اضطراراً لا خيارٍ فيه إلا أن نقوم بنشرها على الإنترنت)!.، وفعلاً تم نشرها علناً بعد أيام لضيق الوقت المتاح للوقوف على تفاصيلها وقد استهلك وصولها إلينا بضعة أيام.

وكانت الرسالة قد صيغت بطريقة تقصّدت الإساءة للدولة والشيخ المهاجر، فهي فضلا عن

عدم صحة الدعاوى التي احتوتها عن المظالم على النحو المذكور، فلم يتعمد إخواننا أبدا يوما ما من تاريخ جهادنا أن يمسّوا أحدا من رجال الأنصار بسوء، بل يعلم الجميع أن رؤوس جيشنا في تلك الفترة كانوا قديما في الأنصار وكان الحرص على من بقي منهم كبير جدا؛ فإنها أساءت للشيخ أبي حمزة المهاجر حفظه الله، إذ لم يصفه أحد بالمصري إلا ما يُشاع في إعلام الكفار لغاية معلومة، والمعروف للجميع أنه يدعى بين إخوانه من عوام المسلمين وخاصّتهم بأبي حمزة المهاجر، ثم زادوا على ذلك وصفهم إياه بأمر تنظيم القاعدة، في الوقت الذي أعلن فيه على الملأ حلّ التنظيم وبيعته للدولة الإسلامية، في تصريح واضح بعدم اعترافهم حتى بمسمّى الدولة الإسلامية، في الوقت الذي اعترف العدو بذلك مرغما.

ثم أتبع الأخوة في الأنصار رسالتهم بأخرى ادّعوا فيها أننا نستحل دمايهم ونقتلهم سرا وعلنا منذ أيام التوحيد والجهاد ومن ثم القاعدة؛ وقد علم القاصي والداني كذب هذا الادّعاء وأن الشيخ الشهيد كان أعظم الناس حرصا على الدماء المسلمة، وحباً لرجال الأنصار، يشهد بذلك قادة

الأنصار ممّن اختار الجماعة و توحيد الكلمة و بايع على ذلك، وكانت هذه الرسائل مؤشرا خطيرا على ما يمكن أن تتطور إليه الأمور في ظلّ تعدد الرايات.

وبدلا من تجاذب الاتهامات التي لا تقود إلى حلّ أبدا ما دام هناك سلاحان في الميدان وفي نفس المكان، كلاهما يَأتمر ويعمل وفق خطة ونهج مغاير للآخر، فلا بد حتما من التصادم مهما حسنت النوايا، فكان لابد من حل المشكلة من جذورها، خاصة في ظل حرص عظيم منا على أن نكون يدا واحدة على من سوانا من الكفار، فالجماعة والوحدة من أصول أهل السنة وبه تسمت وتشرفت وعلت، وفي تلك الفترة حيث الدولة الإسلامية في أوج قوتها، قرر الشيخ المهاجر أن يرسل للشيخ الشافعي رسالةً أصرّ عليها في حضور أمير المؤمنين أبي عمر حفظه الله، باعتبار ما فيها تنازل منه شخصيا، إزالةً لكلّ الذرائع والموانع التي قد تحول دون الاجتماع، حيث قال في الرسالة:

(من أبي حمزة المهاجر إلى أخيه أبي عبد الله الشافعي، إن كانت المسألة مسألة حقوق

ومظالم فتعال أخي إلى الوحدة، وأنا شخصيا باعتباري قائدا للجيش متنازل عن ذلك لك، وحتى لا تتكرر المظالم كما ذكرت، بل وأرضى أن أكون حارسا على باب بيتك أذود عنك بدمي، وأكثر من ذلك أقبل نعالك ونعال أصغر جندي فيكم سنا حتى ترضوا، وأما عن بقية المظالم وبموافقة أمير المؤمنين نسلم لكم القضاء لتحكموا بشرع الله فينا وفيكم، وفي كل مظلمة بما يرضي ربنا ويدفع مسيرتنا، وإن كانت ثمة مظالم مالية أخذتموها كلها وزيادة، بل وأطلعناكم على كل ما عندنا من مال فما أخذتم أحب إلينا مما تركتم، ولا نشترط شرطا إلا عدم المساس بمشروع الدولة أو أميرها، - فهما مسميان لمعنيان لا يحل نقضهما إلا في ظروف شرعية معينة غير موجودة والحمد لله، ثم ختم الرسالة بقوله: (فإن أبيت الجماعة بعد هذا فاحتفظ بهذه الرسالة وضعها في قبوري بعد موتي أحاجك بها يوم القيامة).

هذا مجمل ما ورد في رسالة الشيخ المهاجر وليس نصّها، وقد أوردت العربية جزءاً منها بعد أن تسرّبت لهم بصورة نجهلها، ولكنها حرّفت فيها فقالت إن الرسالة موجهة من أمير المؤمنين، والحق أنها من الشيخ المهاجر.

بعد هذه الرسالة الصريحة الواضحة، جاء الردّ من أمير الأنصار وفيه تجاهلٌ تامّ لمسألة الاجتماع، وليس فيه أي تعرّض للعرض المقدم لا من قريب ولا من بعيد، إلا أن الرسالة جاءت لينة الكلمات مفعمة بمشاعر الأخوة، وهو ما يعتبر نقلة في أسلوب التخاطب، وخطوة على الطريق المقصود، وهذا ما أرادت قيادة الدولة فهمه من الرسالة وحتى لا تتعقد الأمور أكثر ولا حول ولا قوة إلا بالله.

بعد ذلك حصلت سلسلة لقاءات بين قادة الدولة والأنصار من الصف الثاني يعني دون مستوى القيادة العامة، كان من أهمها لقاءان:

الأول: مثل الدولة فيها الأخ الشيخ ميسرة الغريب وهو غني عن التعريف، والشيخ القائد أبو البشائر الجبوري رئيس أركان حرب الدولة تقبّلها الله، أما الأنصار فكان يمثلهم في اللقاء أخٌ قدم نفسه على أنه من شوري الأنصار، وقد علم وفد الدولة من خلال النقاش الشرعي المطوّل أن الأخ في وفد الأنصار لا يعترض على إعلان الدولة كخطوة شرعية واجبة، بل كشف لأول مرة أن الأنصار سبق وفتحوا فصائل أخرى للتهيئة لإعلان إمارة

إسلامية، وهو ما طرح تساؤلاً ملحاً حينها عن سبب معارضة الأنصار وحرهم المعلنة لمشروع الدولة، وشتهم حملة مكثفة لإثبات عدم مشروعية هذه الخطوة، ما دام ذلك موافقا لمشروعهم في هذه البلاد؟، ولم نحصل على إجابة شافية من الوفد، وفي كل الأحوال لم يُفض هذا اللقاء لنتيجة مهمة رغم كل المحاولات.

- اللقاء الثاني وهو اللقاء الأهم كان بين الأخ أبي مصطفى نائب عام أمير الأنصار، ومن جهة الدولة مثلها الأخ الشهيد نحسبه والله حسيبه الشيخ أبو قسورة المغربي، وكان حينها أمير الشمال في الدولة الإسلامية، ونائبا عاما للشيخ أبي حمزة قبل حلّ التنظيم لصالح الدولة، هذا اللقاء تمّ بعد سعينا المتكرّر وإصرارنا على حضور أمير الأنصار ومواجهته مباشرة، لكنهم قالوا إن الشيخ الشافعي فوّض الأخ أبا مصطفى بلقائنا، وأما هو فلا يمكن لقاءه!، ولقد كنا ندرك بعد التجارب السابقة أن هذه اللقاءات لن تثمر ما دام الشافعي ليس موجودا، وحسب ما نعرفه عن شخصيته من رجاله المقربين، في كل الأحوال تم ترتيب هذه اللقاءات بين الجانبين، وكان بين الحضور الأخ (خ س) حفظه الله، وهو من طلبة

العلم ومن الرجال المحمودين لدى الطرفين، وكان بالأنصار ثم بايع الدولة، وما زالت علاقته طيبة معهم وإلى يومنا، وسنعود إليه لاحقاً، إذ أنه سيستلم بعد ذلك ملف التفاوض معهم بعد رحيل الشيخ أبي قسورة رحمه الله.

وتمت في هذا اللقاء مناقشة الكثير من الأمور، وهو موثق عندنا صوتياً من شهادة الشهيد أبي قسورة والأخ الآخر الذي ما زال حياً حفظه الله، وأهم ما جاء فيه: أن نائب أمير جماعة الأنصار الشيخ أبا مصطفى قال أنه مقتنع تماماً بمشروع إعلان الدولة، وبوجوب البيعة أو الوحدة، ولكنه قال إن انضمامه للدولة مع من يتبعه لن يحلّ المشكلة جذرياً، فقد بايع الدولة من الأنصار من كان يمثل منزلة أبي مصطفى وأكثر جنوداً، كأبي علاء التلعفري وجميع جنوده (وكانوا حينئذ نحو ثمانمائة جندي) وبقي اسم الأنصار كما هو وبقيت المشكلة كما هي، وطلب فرصة لنقاش باقي أعضاء القيادة لإقناعهم.

لكنه طلب من الشيخ أبي قسورة المغربي إظهار بعض اللين من جهة الدولة حتى لا يبقى للشافعي ومن على رأيه حجّة في عدم المجيء، ولما سأله

أبو قسورة من مثل ماذا؟، أجب: كأن يتغير مثلا الاسم من الدولة الإسلامية إلى الإمارة الإسلامية، ويكون الاسم كأنه ثمرة إعلان الوحدة، فأجابه أبو قسورة: لن نختلف معكم كثيرا في مثل هكذا أمور ما دام الهدف جمع كلمة المسلمين، اذهب واقنع إخوانك وسوف نقدم كل ما نستطيع لتحقيق هذا الهدف، (هذا هو رأي أبي قسورة)، واتفقوا على موعد جديد في أول رمضان وإن لم يكن ففي آخره، ولكن مرّ الميعادان ولم يتم اللقاء.

- ثم بدأت اللقاءات مرة أخرى لكن بين الشيخ أبي مصطفى والأخ (خ س) حفظه الله، وكانت النتيجة التي جاء بها أبو مصطفى هي التالي:

طرح موضوع الاجتماع بحضور مجلس شورى الأنصار وعددهم ستة، فوافق ثلاثة وعارض ثلاثة بينهم الشافعي، واحتدم النقاش بين الفريقين، فهدد الشيخ أبو مصطفى إنه إن لم يتم السعي الجدي للوحدة فسوف يبادر هو ومن معه وبياع، وكان رد الشافعي بالنص: لو ذهبتم جميعا وبقيت وحدي فلن أبايع. وكانت هذه خلاصة موقف الشافعي من مسألة الوحدة التي نقلها الشيخ أبو

مصطفى، لكن الرجل طلب فرصة أخرى لإقناع أحد الأعضاء المعارضين الذي بدأ يلين مع الوقت، وأنه إذا وافق هذا الرجل فلن تكون للشافعي حجة قوية في الاعتراض على مسألة الاجتماع لأن أغلب مجلس الشورى سيكون مع هذا الرأي، ولكن في هذا الظرف جاءت الأخبار باختفاء الشيخ أبي مصطفى بصورة مفاجأة، وقيل لنا أنه اعتقل ولم نعلم إلى الآن أين الحقيقة في مسألة الاختفاء.

لقد كشف لنا الشيخ أبو مصطفى حقائق كثيرة عن موقف قيادة الأنصار في أخطر المراحل التي مرت على المجاهدين في هذه البلاد، ومن أهم هذه الحقائق المؤلمة أن الشافعي كان على وشك الموافقة على مشروع الخائن (أبو وائل) وصاحبه (محمد الجبوري) الذي تم فضحه لاحقاً، وإن موقف الشيخ أبي مصطفى الشديد في معارضة المشروع هو الذي أوقف الانزلاق في هذه المؤامرة، ونحن هنا ننقل بأمانة من الشيخ أبي مصطفى بشهادة وتوثيق العدول عندنا وهما أبي قسورة المغربي والأخ (خ س).

المهم أن هذا الموقف الذي تم كشفه في هذه اللقاءات هو الذي غلب على ظننا عن حقيقة موقف الشافعي مما حصلنا عليه من أدلة قاطعة لا تقبل الطعن، ولكن ما سوف نعرضه هنا من هذه الأدلة مأخوذة مما أعلنوه هم في بعض بياناتهم، والتي صدّمتنا إعلانهم عنها في بيان رسمي، كما صدم الكثيرين ممّن آثر السكوت وبتفهم لهم ذلك، فإننا كذلك آثرناه وإلى يومنا لمصالح أكبر.

فقد قالت قيادة الأنصار في بيانهم سفر الحقيقة (ولما بدأت القوات الأمريكية بتنفيذ هذه المؤامرة المبرمة مع هؤلاء الأزام، اتخذت لذلك صورة اعتقال عشوائي بعد أن اتفقت مع عميلها (أبو عزام ثامر التميمي)، بترتيب مخطط إيقاع (أبو وائل)، واعتقاله، وتوقيع اتفاق معه ومع أحد قيادات الفصائل المسلحة داخل المعسكرات الأمريكية، ليتسنى لهما لاحقاً الاعتذار للمجاهدين بأن التوقيع كان تحت الضغط والإكراه. وكان مفاد الاتفاق ينص على طرح مشروع تشكيل جبهة تضم كل فصائل المقاومة، ما عدا القاعدة، لتبرير الاستمرار في عدوان أمريكا على أهل السنة باسم وجود القاعدة، ومن ثم دخول الجبهة في

مفاوضات مباشرة، وغير مباشرة، مع القوات الأمريكية باعتبارها تمثل المقاومة العراقية.

وقد ألزمت القوات الأمريكية (أبا وائل) بعرض المؤامرة على قيادة وأمير جماعة الأنصار.. فكان الجواب بالرفض قطعياً وكلياً، ومنع من طرح المؤامرة مرة أخرى).

فصريح قول القوم أيها الإخوة الأفاضل: أنهم كانوا على علم بهذه الصفقة الدنيئة والمشروع الخياني، وعرفوا أنها "مؤامرة" من أولها ومن قبل أن تبدأ، وأن أحد أهم رموزها ومؤسسيها هو رأس القسم الشرعي في الجماعة "أبو وائل"، وأن هذا العلم بخيوط المؤامرة كان مبكراً وقبل تشكيل "جبهة الجهاد والإصلاح"، حيث قال الأنصار في "سفر الحقيقة": (وعندما علم (أبو وائل) بقرار القيادة، وأنها رفضت المشروع، قام بطرح مشروع التوحد مع الجيش الإسلامي وجيش المجاهدين وتشكيل جبهة موحدة تجمع كل الفصائل).

إن أهم ما يمكن التوقّف عليه من ضمن المآخذ الكثيرة على هذا البيان الواضح والذي يثبت صحة أقوال الشيخ أبي مصطفى: هو أن قيادة الأنصار

كانت على علم كامل بمؤامرة الخونة منذ أن كانت فكرة وقبل تشكيلها واقعا على الأرض، وكذلك علموا أن أحد أهم شروط المخطط هو الاتفاق على قتال الدولة الإسلامية أو "القاعدة" كما يسميها البيان بإصرار.

إلا أن القوم لم يبلغوا الدولة الإسلامية قطُّ بها، ولا أرسلوا أي إشارة تنذر منها!!، إذ لم يكن مستحيلا حينها قتل المؤامرة في مهدها، وكانت الدولة قادرة على ذلك بعون الله لو امتلكت زمام المبادرة، أو على الأقل تقليل خسائرها بواسطة إجراءات كثيرة ليس هذا موضع ذكرها، والسؤال الكبير هو: لماذا لم تخبرنا قيادة الأنصار بالمؤامرة قبل وقوعها؟ ولماذا لم تحذر الدولة مبكرا وتقوم بهذا الواجب الشرعي الذي لا يختلف عليه اثنان من أهل الإسلام؟ ولماذا لم تعرض المساعدة ولو بالمعلومات لتفادي النتائج الخطيرة لهذا المخطط الخبيث الذي كاد أن يدمر الجهاد ويذهب قوته وزهرته؟.

علما أنهم يستطيعون الوصول إلى أكابر القيادات في الدولة باستثناء الشيخين البغدادي والمهاجر في أي وقت، والذي يؤلمنا أشدُّ الألم أننا كنا نلح

وبقوة على لقاءهم في تلك الفترة بالتحديد
ويرفضون اللقاء وبكل أشكاله!.

إنَّ النتيجة التي توصلنا لها ببراهين لا تقبل الشك
وللأسف الشديد هو أنَّ قيادة الأنصار كانت راضية
عن كل ما يحدث، وأنها متواطئة على أقل تقدير
بالسكوت عن كشف الجريمة قبل وقوعها، ثم أننا
نقسم بالله العظيم الذي رفع السماء بلا عمد أننا
لم نسمع بالمؤامرة ولا عن خيوطها ولا ما تم فيها
من الأنصار شيئاً، حتى شبع القوم من دمائنا
وأعراضنا، وبدأت المناطق تسقط في أيدي
الصحوات ولا حول ولا قوة إلا بالله.

أما معظم ما جاء في بيان سفر الحقيقة فلم
نسمعه منهم إلا من بيانهم، ومن ثم لقاءتنا مع
الشيخ أبي مصطفى، والذي تم بعد اكتمال فصول
الجريمة وانتهاء الأمر.

إن تتبّع تطوّر الأمور والبيانات الصادرة عن
الأنصار تثبت بما لا يقبل الشكُّ أن قيادة الأنصار
لم تتبرأ من قطبي المؤامرة "أبو وائل وأبو سجاد"
رغم علمها بدقائق تفاصيل تلك الجريمة على
الجهاد في هذه البلاد، بل إن الجميع قرأ بيان
الأنصار بشأن هذين المرتدّين بعد تركهما جماعة

أنصار السنة ووصفهما بالمجاهدين السلفيين
الذين لا ينكر فضلها وسبقهما، وذلك بعد
الانفصال، أي بعد طرح تفاصيل المؤامرة على
قيادة الأنصار ورفضها!!، ثم قالوا عنهم بعد ذلك
في سفر الحقيقة:

(واتخذ أبو وائل وأبو سجاد قرار الانفصال عن
الجماعة بتاريخ (21/ ربيع الأول /1428، 9/4/2007)
وذلك بعد أن يئسوا من محاولات جر الجماعة
للدخول في هكذا مشروع. وقد عقدا عدة جلسات
مع الجيش الإسلامي، وبعض الفصائل داخل
العراق، وخارجه، وكان آخر تلك اللقاءات والذي
تم الاتفاق فيه عن تشكيل الجبهة والإعلان عنها
في دولة قطر، وبحضور جهات عربية على
مستوى مؤسسات دعوية في الدول الخليج، فتم
تشكيل الجبهة ومن أهم الأسس التي تبنتها
الجبهة:

1. قتال القاعدة باعتبارها جماعة خوارج، منهجاً،
وعقيدةً، وجماعةً قد استباحت دماء مكونات
الجبهة سابقاً فأصبغت الجبهة على قتال القاعدة
صبغة الثأرية، والقصاص الشرعي، وقد عبأت
الجبهة قواعدها بضرورة قتال القاعدة فبدأت

سلسلة هجمات في عرب جبور، والعامرية،
والغزالية، وديالى وغيرها.

2. الانسلاخ الكلي عن مفاهيم الجهاد، والإيمان
الكامل بـ(قانون المقاومة المشروعة الوضعي)
وإضفاء القدسية على الحدود الجغرافية، والإقرار
بتقسيم الأمة المسلمة إلى شعوب، خلافاً
لمفاهيم الإسلام من وحدة الأمة، ووحدة الأرض.

3. ساهمت الجبهة وبشكل فعال في تأزيم الوضع
السني، وقاتلت على أرض الواقع جماعات سنية
جهادية، فأظهرت الصف السني بمظهر الخاوي
المتفكك، والعميل المتذلل، وما خرجت عن كونها
أداة بيد قوات الاحتلال كباقي الأدوات، وجزءاً من
معادلته في توازن القوى).

ولكن بعد أن اصطدم بهما الرجلان وشكلا جماعة
أسموها بالاسم المعروف وبدءوا يستقطبون من
الأنصار أتباعهم، هنا فقط بدأ الصدام وكما
أوضحوا جلياً في سفر الحقيقة: (ولمّا سقط في
يدهم، ذهبوا إلى التشويه، والتسقيط، وإثارة
البلابل، والتخيب، والإغراء بالأفراد لشق الصف،
ومحاولة ضم القاصي من الغنم، متلبسين
بشبهات ليس لها أمام الحقيقة أي ثبات أو

أساس، إضافة إلى انتقال صفة القيادة زوراً، وممارسة دور المسؤول والمتخذ للقرار والموقف تجاه بعض الأحداث، باسم الهيئة الشرعية لجيش أنصار السنة).

أي بعدها فقط جاء الكلام على خيانة الرجلين وصدر سفر الحقيقة ليبيّن أمرهما، والسؤال الهام جداً: في الوقت الذي عرفت قيادة الأنصار أن الرجلين وخاصة " أبو وائل " كان يحمل مشروع مؤامرة بالاتفاق مع الأمريكان وأن الأمريكان طلبوا منه عرضه على قيادة الأنصار، وأنهم عرضوه بالفعل عليهم، فما هو الواجب الشرعي تجاه هكذا انحراف من جندي أو قائد في جماعة؟، وهل يترك هكذا شخص يروج لمشروعه ويحشد له الأنصار والأتباع ويعلم قيادة الجماعة؟، وما حكم من مدح هكذا رجلين في بيان للأمة بعد علمه بمشروعه الخبيث بل وانفصاله عن الجماعة لأجله؟، مع بقاء السؤال الكبير السابق: لماذا لم يتم كشف المؤامرة للدولة الإسلامية مبكراً وهم المستهدفون الفعليون منها؟، وأسئلة أخرى خطيرة لن يصعب على المتابع ملاحظتها بعد قراءة هذه البيانات

بسياقها التاريخي ومقارنتها بما حدث على الأرض في نفس الفترة.

بعد اختفاء الشيخ أبي مصطفى استلم زمام الأمر بعده أحد أكبر المعارضين للاجتماع وهو "هالكورد"، وعلى الرغم من تحسن العلاقات أبان فترة أبي مصطفى، وبُعدّها عن التوتر والتشنج وقلة المشاكل، حتى أنه ولأول مرة يرسل الشيخ الشافعي برسالة يتكلم فيها عن الوحدة، ومشرطاً بعض الأشياء الهينة والتي هي عندنا من الثوابت ولا يمكن أن نختلف فيها معه، بل وشكلت محكمة لفض النزاع في أي قضية تحدث في البلد، مقرها الموصل، وتم إخطار جميع الولايات.

وبعد فترة وجيزة من استلام الرجل المسؤولية بديلاً عن أبي مصطفى تأزم الموقف بسرعة غير طبيعية، وبدأت العمليات الاستفزازية مرة أخرى وبصورة منظمة وغير مسبوقه هذه المرة، فحاولنا جاهدين إعادة روح اللقاءات المشتركة لنفهم ما حدث وهل هناك تغييرٌ ما، وإذا بالجواب يصل إلى المسئول من جهتنا على اللقاءات بهم والتفاوض معهم (خ س)، أنه لا حاجة لهذه

اللقاءات وأن ملف الوحدة نقل إلى أفغانستان
للبت فيه، كما زعموا.

ومن صور الاستفزاز المتعمّد الذي حصل في هذه
الفترة قيام مفارزهم بتفجير عبوات على أبواب
مساكن تأوي مهاجرين أو يسكنها إخوة عاملون
مع عوائلهم في الموصل، ثم تواترت مثل هذه
العمليات بصورة متزايدة ومنظمة مستهدفة رعايا
الدولة الذين يدعمونها بالمال، وبدأ تهديد هذه
الجهات بالدفع للأنصار أو التصفية وحاولنا أن نهدّأ
الأمر معهم ونتدارك الخرق، فسمحنا لبعض
الناس وعلى كرهٍ منهم أن يدفعوا لهم حتى تهدّأ
ثورتهم علينا، لكن الأمر أصبح خارج السيطرة،
حيث قاموا بخطف بعض هؤلاء ومقايضتهم مع
أهاليهم بمبالغ مالية ضخمة، متّهمين إياهم بالردّة
المغلظة على ما في هذا الأمر من مخالفة
شرعية واضحة في فداء المرتد هذا إن ثبتت
التهمة فعلا، ولم يقبلوا شهادتنا بتزكيتهم، كما أنهم
رفضوا إرجاع الأمر للمحكمة التي اتُّفق على
إنشاءها لفض الخصومات بيننا!.

وكان من آخر استفزازاتهم خطف أحد الإخوة
المجاهدين العاملين في الموصل، وتؤكد لدينا أنه

عندهم، وحين ذهب وفدٌ لحل المشكلة أنكروا
وبقوة على لسان قاضي الأنصار أنه عندهم، ثمَّ
جاءت المفاجأة مصدِّقةً لما علمناه عن حقيقة
الأمر، ذلك أن أحد المرافقين لقاضي الأنصار
ساءه هذا الكذب الواضح، فجاء يخبر وفد الدولة:
(أن قاضي الأنصار يكذب عليكم، والمخطوف
عندنا لكن يجب أن تضغطوا عليه ليفرجوا عنه،
ولا نريد مشاكل معكم)!!.

ومقابل هذا الاستفزاز والكذب المتعمَّد فُقدت
الثقة بين الطرفين، وتوتر الوضع وأعطى والي
الموصل أمرا باستهداف كل من يتعدى علينا أو
على أحد رعايا الدولة، لكن تم تدارك الأمر
بسرعة قبل حدوث أي تصادم وتم تهدئة الأمور.

إننا أيها الإخوة لنشعر أن القوم قد غيَّروا، وأن
عندهم مشروعاً بفتح جبهة جديدة معنا بأي وسيلة
في هذا الوقت، علما أن الرجل الثاني في الأنصار
"هالكرد" قد اعتقله الأمريكان قبل فترة، ووصلنا
عن طريق مسئولهم الإعلامي في بغداد أنه
اعتقل أثناء اجتماعه مع مسئول كبير في الجيش
الإسلامي!.

وبالنظر إلى مبادرتهم لقطع الاتصال بيننا وإبلاغنا بذلك، وإلغاء المحكمة، والتحرك الواضح على الأرض في استهداف الدولة الإسلامية، فإن القوم على أبواب ذلك أو بالفعل بدءوا ولا حول ولا قوة إلا بالله، وهي نفس النقطة الحرجة التي سبقت مشروع الصحوات والتصادم مع الجيش الإسلامي الذي أعادوا الاتصال به.

علما أننا نحاول أن نظهر قدرا أكبر من اللين وعدم توسيع أي مشكلة يمكن أن تحصل وفتح الحوار مع كل الجهات، وأثمرت هذه السياسة والحمد لله في الأيام الماضية القريبة بيعة أميرهم بمدينة هيت ومعظم جنوده، وبيعتهم في مدينة الرمادي وما حولها، وبيعة المسئول العسكري لمدينة بغداد.

ويبدو أن القوم بدءوا يشعرون بالخطر وأن جنودهم بدءوا يتفكرون منهم وبكثرة، وهذه الهجرة من الأنصار إلى الدولة الإسلامية قديمة، وخاصة من الصادقين منهم، فبدءوا في الفترة الأخيرة في استقطاب المنتفعين والمنحرفين وهؤلاء هم الذين نخشى منهم على الحقيقة، خاصة إذا جاءونا مع العدو الكافر فعندهم بالفعل معلومات عن

جنودنا وإن كنا نحاول هذه الأيام التقليل منها، أما إذا جاءوا لقتالنا منفردين ولا نظن ذلك، فأمرهم أكثر من هين وضرره فقط سيكون إعلاميا، وسيظهر أن إخوة العقيدة يقتتلون وهو ما لا نحبه أبدا للجهاد وصورته النقية، كما أننا في غنى تام عن حرف جزء من صراعنا وقوتنا إلى غير الهدف الأصلي من قتال المحتل الصليبي وأعوانه، وأخيرا فإن أي صراع معناه ضياع الأمل نهائيا في الاجتماع معهم تحت راية لا إله إلا الله، وقد ينجر معهم بعض الصالحين السذج وهداية وهؤلاء أحب إلينا من الدنيا وما عليها، والمشكلة في الحقيقة هي في قيادة ركب القوم.

والمطلوب أيها الأفاضل عمل حملة ضغط قوية على قيادة الأنصار سرا وعبر البريد الخاص، وتخويفهم غضب الله، وترهيبهم أن التصادم مع الدولة عاقبته وخيمة وقد رأوا بأم أعينهم كيف كفر وارتد عن الدين كل من جاء لقتالنا مع الكفار، وفي نفس الوقت قيادة حملة إعلامية مبطنة ويكتب فيها كبار قادة العمل الإعلامي، في وجوب الجماعة وأن ساحات القتال لا تتحمل أبدا جيشين مهما حسنت النوايا، وأن الدولة مشروع

الموحدين وأي انتقاص منه لا بد أن يقابل بكل
حزم..

وعموما نحن طرحنا المشكلة وخصنا في تفاصيل
الوقائع حتى تكونوا على بينة من الأمر، وإلا هذا
باب إن فتح فلن ينغلق، والقصد من الرسالة
اطلاع إخواننا على حقيقة الوضع وحتى لا تحدث
صدمة مفاجئة لهم، وليس القصد محاكمة القوم
هنا، فإننا والحمد لله أعلننا دولة ندين الله ومعنا
كل الصادقين أننا أعلنها يوم أعلنها غير ناقصة
لأي شرط من شروط قيامها، حفظكم الله جميعا
ذخرا للدين وأهله وعذرا على الإطالة وجزاكم الله
خييرا..

إخوانكم في وزارة الهيئات الشرعية
دولة العراق الإسلامية